



الحاكمة كاثي هوكول

للتشر فوراً: 6/5/2022

**الحاكمة هوكول توقع تشريعاً لإجراء دراسة حول صناعة خدمة كشوف الرواتب في أعقاب فضيحة
MYPAYROLLHR**

**يطلب التشريع S.3577/A.7786 من إدارة الخدمات المالية إجراء دراسة تتعلق بمقدمي خدمات كشوف الرواتب من
أطراف خارجية**

وقعت الحاكمة كاثي هوكول اليوم التشريع S.3577/A.7786 الذي يطلب من إدارة الخدمات المالية إجراء دراسة حول صناعة خدمة كشوف المرتبات في أعقاب فضيحة MyPayrollHR التي تسببت في اضطرابات مالية كبيرة للعمال والأعمال التجارية الصغيرة. ستقوم إدارة الخدمات المالية، بالتشاور مع مديرية الضرائب، بإجراء دراسة بخصوص التأمين أو أدوات تخفيف المخاطر الأخرى ومقدمي خدمات كشوف الرواتب من الأطراف الخارجية الذين يقدمون هذه الخدمات لضمان صحة الصناعة ووجود حماية كافية للمستهلك. سيقوم المشرف على الخدمات المالية بعد ذلك بتقديم تقرير بالنتائج والتوصيات إلى الحاكمة، والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس الجمعية.

"لقد تعرض العمال وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة في نيويورك للدمار بسبب انهيار MyPayrollHR ومن الأهمية بمكان أن نمتلك كل المعلومات لفهم ما أدى إلى هذه الأزمة،" قالت **الحاكمة هوكول**. "تتمثل الخطوة الأولى في أي عملية في جمع كل المعلومات حول ما يحدث، واستخدام تلك البيانات لإنشاء خطة للمضي قدماً وهذا بالضبط ما سيفعله هذا التشريع."

في عام 2019، وجدت السلطات الفيدرالية أن رئيس شركة إدارة الرواتب في شمال نيويورك، MyPayrollHR، قام بتحويل 26 مليون دولار من أموال الرواتب إلى حسابه الشخصي. وقد أدى ذلك إلى تجميد حسابات MyPayrollHR وتوزيع شيكات الرواتب بأموال لم تكن موجودة. ثم تم عكس هذه التعاملات، مما أدى إلى ارتفاع رسوم السحب على المكشوف للعمال المعنيين. سيتطلب هذا التشريع من إدارة الخدمات المالية لولاية نيويورك العمل مع مديرية الضرائب والمالية لإجراء دراسة حول الصناعة، وهي خطوة أولى في مراجعة هذا الحادث ومعرفة تقنيات الوقاية الممكنة التي قد تكون موجودة.

قال عضو مجلس شيوخ الولاية نيل د. بريسليين: "في ضوء فضيحة MyPayroll HR التي حدثت في عام 2019، والتي تركت آلاف الموظفين وأصحاب العمل الصغار بدون رواتب أو أموال، أصبح من الواضح تمامًا أننا بحاجة إلى التحقق من صناعة مزود خدمة كشوف الرواتب لتحديد إجراءات إضافية يجب وضعها لحماية المستهلك ولضمان عدم حدوث مثل هذا الموقف مرة أخرى. أحيي الحاكمة هوكول لتوقيعها على هذا التشريع المهم ليصبح قانونًا."

قال عضو الجمعية التشريعية كيفين أ. كاهيل: "قبل ثلاث سنوات، شاهدنا بشكل مرعب شركة كشوف الرواتب تختلس عشرات الملايين من الدولارات من الأعمال التجارية والموظفين في نيويورك. حتى أن العائلات لم تتمكن من تدبير الإيجار ودفع الفواتير لأن الرواتب لم تُرى في أي مكان ولم يستبدل أصحاب العمل الأموال المفقودة. نريد التأكد من عدم مواجهة أي عائلة لهذا الموقف. لهذا السبب، يجب أن نلقي نظرة فاحصة على صناعة خدمات كشوف الرواتب التابعة التي تتولاها جهات خارجية لنرى كيف حدث ذلك وما هي الخطوات التي يمكننا اتخاذها للتأكد من عدم فقدان أي شخص راتبه مرة أخرى. أحيي الحاكمة هوكول على انضمامها إلينا في حماية سكاننا من خلال التوقيع على هذا القانون وأتطلع إلى الدراسة الكاملة."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)